عصور الجديدة

مجلة نصف سنوية محكمة يصدرها مختبر تاريخ الجزائر

– جامعة وهران1 أحمد بن بلة– الجزائر

المجلد7– العدد 27– صيف– خريف (أكتوبر) 1438–1439هـ/2017م

*كلمة مدير المختبر ورئيس التحرير.....عبد القادر بوباية

*المعبودات المحلية لسكان موريطانيا القيصرية..... ستي صندوق

*وسائل الكشف عن المخلفات الأثرية الطرق الجيوفيزيائية..... مرزوق بتة

*الكراسي العلمية بين الأهمية والدور الفاعل في تقويم السلوك وتقريب المذهب وتمثين العقيدة نموذج: كراسي جامع القرويين بفاس..خالد بن أحمد صقلي

*تصنيف العلوم بين المشرق والمغرب خلال العصر الوسيط: نماذج مقارنة.....سعيد بنحمادة

*إسهامات الشريف التلمساني في مجال الأدب.....بلمداني نوال

*طرق التعليم عند أبي عبد الله الشريف التلمساني.....عبد العالي غزالي

*التنفيذ القسري للعقوبات ببلاد الأندلس على عهد الرحمن الثالث: بين مشروعية العقوبة والتجاوزات الشخصية..فتيحة تريكي/عبد القادر بوباية

*الجهود العلمية لنور الدين محمود في مقاومة الوجود الشيعي ببلاد الشام.....عائشة تازي

*اتجاهات التدوين التاريخي بالجزائر خلال العهد العثماني....أمحمد بوشريط

*أضواء حول بعض المؤلفات بباليك الغرب الجزائري من خلال المجلة الإفريقية.....كمال بن صحراوي

*جامع الباشا بوهران.....علي بوتشيشة

*الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ.....قادة دين

*مواقف النُخب الجزائرية الاندماجية والإصلاحية.....خالد بوهند

*نشاط جيش التحرير الوطني بمنطقة تيارت سنتي 1956-1958م على ضوء وثائق أرشيفية.....محمد بليل

*التطور التاريخي للمؤسسة المدرسية في الجزائر: مراحل ومحطات بارزة.....أحمد خالدي









ISSN 2170 - 1636 ردمد

عصور الجديدة

OUSSOUR AL - JADIDA

المجلد 7 العدد 27

OUSSOUR AL - JADIDA

Scientific Revue edited by History of Algeria Laboratory

Oran University1 Ahmed Benbella

Volume 7- Issue 27/ Summer-Autumn (Oct.) 1438-1439/2017

*Ibrahim M. O. Abu A'mar- Religious Symbolism in Islamic Art

*MARKRIA Souhila- Lepanto; un encuentro de máxima rivalidad entre Felipe II y el mundo osmanlí

*MALKI Soufiane- TERKI Ismet-Hassaine- Hospitalidad trinitaria y redención de cautivos. Fray Francisco Antonio de Silvestre y La Fundación Histórica de los Hospitales de Argel: Estudio y aproximación.









ISSN 2170 - 1636 ردمد

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- Depot Légal 1156

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté des sciences humaines et des sciences islamiques
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
Université d'Oran 1 Ahmed Ben Bella

عصور الجديدة

مجلة نصف سنوية محكمة يُصدرها مختبر

تاريخ الجزائر- جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

المجلد 7- العدد 27

صيف- خريف(أكتوبر) 1438- 1439هـ/2017م

ردمد ISSN 2170-1636

الإيداع القانوني: 2014- Depot Légal 1156

ردمد ISSN 2170–1636 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَتلك الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَاسِ
وَلِيَعْلَمَ الله الذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ
شُهَدَاء والله لا يُحِبُّ الظَّالِمِين"

صدق الله العظيم

سورة آل عمران– الآية 140.

ردمد ISSN 2170–1636 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

مدير المختبر ورئيس التحرير:

أ.د.عبد القادر بوباية

الهيئة العلمية للمجلة:

أ د. فغرور دحو– الجزائر

أ.د عدة بن داهة– الجزائر

أ. د. مصطفى نشاط– المغرب

أ. د إبراهيم القادري بوتشيش– المغرب

أ. د عبد الواحد عبد السلام شعيب– ليبيا

د. امحمد بوشريط– الجزائر

دة. فتيحة سيفو– الجزائر

دة. رحمونة بليل– الجزائر

دة. نوال بلمداني– الجزائر

دة. تواتية بودالية– الجزائر

د. حاج عبد القادر يخلف– الجزائر

د. لحسن جاكر– الجزائر

د. مختار بونقاب– الجزائر

د. حبيب حاكمي– الجزائر

ردمد ISSN 2170–1636 الإيداع القانوني: 2014– 1156 Depot Légal

شروط النشر بالمجلة

ترحب المجلة بمشاركة الباحثين المتخصصين وتقبل للنشر الدراسات والبحوث المستوفية للشروط الأكاديمية التالية:

1– أن يكون البحث مبتكرا أصيلا ولم يسبق نشره.

2– أن يتبع الباحث الأصول العلمية المتعارف عليها، وبخاصة فيما يتعلق بتوثيق المصادر، مع إلحاق كشف المصادر والمراجع بالهوامش في آخر البحث، وضرورة كتابتها على الشكل التالي: المؤلف– عنوان الكتاب– المحقق– الطبعة– دار النشر– مكان النشر– تاريخ النشر– الجزء والصفحة.

3– إرفاق المقال بسيرة ذاتية موجزة وعنوان البريد الإلكتروني.

4– تقدم الأعمال في قرص مضغوط ونسخة مطبوعة على وجه واحد، أو ترسل إلى البريد الإلكتروني للمجلة.

5– يتراوح عدد صفحات البحث ما بين 10 إلى 25 صفحة مكتوبة بخط Traditional Arabic مقاس 15 وتباعد 1. وتكتب الهوامش بطريقة عادية في نهاية البحث، وبمقاس 10 وتباعد فردي، مع تقديم ملخص باللغة الإنجليزية– لا يقل عن 200 كلمة– بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية، وباللغة العربية– لا يقل عن 200 كلمة– بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغات الأجنبية (فرنسية– إنجليزية– إسبانية).

6– تخضع كل البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي، ولا تقبل المقالات التي لا تحترم الشروط المذكورة سابقا.

7– لا ترد الدراسات والبحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

8– الدراسات والبحوث المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن رأي أصحابها.

عنوان المراسلة: ترسل البحوث والدراسات باسم:

أ.د.عبد القادر بوباية– مختبر تاريخ الجزائر – قسم التاريخ وعلم الآثار

ص ب 1541 المنور– كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

جامعة وهران– الجمهورية الجزائرية

هاتف/فاكس: 0021341348531

البريد الإلكتروني: ترسل المقالات إلى المجلة عن طريق الصفحة التالية: www.asjp.cerist.dz

ردمد ISSN 2170–1636 الإيداع القانوني: 2014– Depot Légal 1156

فهرس الموضوعات

*كلمة مدير المختبر ورئيس التحرير.....أ.د عبد القادر بوباية/ص5
*المعبودات المحلية لسكان موريطانيا القيصرية.....ستي صندوق– الجزائر/ص8
*وسائل الكشف عن المخلفات الأثرية الطرق الجيوفيزيائية.....مرزوق بتة– الجزائر/ص23
*الكراسي العلمية بين الأهمية والدور الفاعل في تقويم السلوك وتقريب المذهب وتمثين العقيدة نموذج: كراسي جامع القرويين بفاس.....خالد بن أحمد صقلي– المغرب/ص35
*تصنيف العلوم بين المشرق والمغرب خلال العصر الوسيط: نماذج مقارنة.....
.....سعيد بنحمادة– المغرب/ص61
*إسهامات الشريف التلمساني في مجال الأدب.....بلمداني نوال– الجزائر/ص83
*طرق التعليم عند أبي عبد الله الشريف التلمساني.....عبد العالي غزالي– الجزائر/ص100
*التنفيذ القسري للعقوبات ببلاد الأندلس على عهد الرحمن الثالث (300–350هـ /912–962م) بين مشروعية العقوبة والتجاوزات الشخصية.....
.....فتيحة تريكي– عبد القادر بوباية– الجزائر/ص112
*الجهود العلمية لنور الدين محمود في مقاومة الوجود الشيعي ببلاد الشام.....
.....عائشة تازي– الجزائر/ص125
*اتجاهات التدوين التاريخي بالجزائر خلال العهد العثماني.....أمحمد بوشريط– الجزائر/ص147
*أضواء حول بعض المؤلفات بايلك الغرب الجزائري من خلال المجلة الإفريقية.....
.....كمال بن صحراوي– الجزائر/ص163
*جامع الباشا بوهران.....علي بوتشيشة– الجزائر/ص180
*الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ.....قادة دين– الجزائر/ص203
*مواقف النُخب الجزائرية الاندماجية والإصلاحية.....خالد بوهند– الجزائر/ص230
*نشاط جيش التحرير الوطني بمنطقة تيارت سنتي 1956-1958م على ضوء وثائق أرشيفية.....
..... محمد بليل– الجزائر/ص240
*التطور التاريخي للمؤسسة المدرسية في الجزائر: مراحل ومحطات بارزة.....
.....أحمد خالدي – الجزائر/ص265

ردمد ISSN 2170–1636 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

كلمة العدد: أي جيل من المؤرخين نُكوّن؟

تواصل مجلة عصور الجديدة مسيرتها العلمية، وقد دأبتُ في كلمة الأعداد السابقة أن أقدّم أبرز المقالات التي يتضمنها العدد، ولكنني سأشذّ هذه المرة للحديث عن الجيل الجديد من المؤرخين الذين ساهمنا في تكوينهم، وزودناهم بمختلف المناهج التي يكتبون بها التاريخ كما طلبنا منهم أيضا الاتصال بكل المعنيين بالأحداث التي يكتبون عنها إذا كان المشاركون فيها على قيد الحياة، ولكن الاستماع إلى ما يكتب هؤلاء المكوَّنِين يصدم المكوّن، ومن ذلك النموذجين اللذين أريد ذكرهما في هذه الكلمة، وقد سمحت لي الندوة التأبينية للأستاذ بوعلام بلقاسمي التي نظمها مختبر مخطوطات شمال إفريقيا بالاستماع إلى مداخلتي باحثتين إحداهما من جامعة بشار، والأخرى من جامعة وهران1 أحمد بن بلة.

قدمت الأولى– وهي الدكتورة رفاف– مداخلة بعنوان "مساهمة الأستاذ بلقاسمي في تكوين طلبة ما بعد التدرج– تخصص تاريخ– في جامعة بشار"، وكان الراحل صاحب فكرة فتح مشروع ماجستير تاريخ عام في هذه الجامعة نزولا عند رغبة الأستاذ سليماني– مدير المركز الجامعي ببشار آنذاك– الذي كان يريد تكوين إطارات الجامعة قبل فتح أي تخصص فيها.

ظلّت الباحثة تكرّر طيلة مداخلتها عبارة "قام الأستاذ بلقاسمي وزملاؤه"، ولم تكلف نفسها عناء ذكر أسماء هؤلاء "الزملاء"، وكأنهم لم يقوموا بأي جهد في هذا التكوين– مع العلم أن المشروعين اللذين فتحا في جامعة بشار فتحا بأسماء هؤلاء "الزملاء"، كما أن هؤلاء "الزملاء" وأخصّ بالذكر منهم الأستاذين محمد بن معمر– قسم الحضارة الإسلامية، وعبد القادر بوباية– قسم التاريخ وعلم الآثار، قدّما حصصا أكثر من الراحل بسبب تنقلاته الكثيرة داخل وخارج الوطن، كما زودا الطلبة المكونين بكثير من المصادر والمراجع التي أفادتهم في تكوينهم، والأدهى والأمر أن الباحثة ذكرت خلال مداخلتها أسماء كل طلبة الدفعة وهم عشرة، ولم تذكر اسما واحدا من هؤلاء الزملاء؟؟؟.

أما الثانية وهي الطالبة الدكتورالية عبو فقدّمت مداخلة بعنوان "دور الأستاذ بلقاسمي في مجلة عصور"، وهي المجلة التي كان يُصدرها مختبر مصادر وتراجم، وقد صدر منها سبعة أعداد

ردمد ISSN 2170–1636 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 –2014

التطور التاريخي للمؤسسة المدرسية في الجزائر: مراحل ومحطات بارزة

د. أحمد خالدي *

Abstract: *This article has for objective to know the history of the institution a school in Algeria- modern school-. As well this school has beautiful and well advanced, since the date or it has a view on the day, during the colonial period (13-02-1883) according to the laws of" Jules Ferry" Minister of knowledge has the time, and up to our time. A long period, or this institution has experienced great mutation and several change, following the reforms committed due to the political transformations that has experienced the Algeria. We can distinguish two (2) great period:*

-The first is that of the Constitution (1883-19962), during the French colonization, where this institution been purely in the service of colonialism which enshrines the colonialist idiots toward Algeria and the Algerians, but it been boycotted by the latter call native.

- in sign of struggle-

- The second is that of the replenishment (1962-2003) After the independence, which consists of several phase:

-the socialist era, where the effort revolves around the adaptation of this institution as a an acknowledgment and its stabilization by contribution to the values and national needs.

- After the events of October 1988, phase of control and mastery, characterized by several reform in order to create and to have a purely institution of Algeria, which responds to the expectations of the people.

Through this article in will discover this historical evolution of the institution a school in Algeria, and all the change committed. In order to have an idea on this institution and its historical development that reflects its role in society, which prove to be paramount.

Key words: *institution of school- Jules Ferry- modern school- school in Algeria- historical evolution- French colonization- the independence- the socialist era- the events of October 1988- historical development.*

مقدمة: تواجه المدرسة الجزائرية رهانا حقيقيا يجب عليها كسبه والخروج منه بأقل التكاليف، في زمن العولمة والإنترنت والمنظمة العالمية للتجارة، هذا الرهان يتمثل في كيفية تعليم الأفراد

* أستاذ محاضر ب في علوم التربية– قسم العلوم الاجتماعية– كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية– جامعة مولاي طاهر– سعيدة.

البريد الإلكتروني: khaldi.ahmed20@yahoo.fr

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

وتكوينهم وتأهيلهم ليصبحوا مواطنين يكونون في مستوى التحديات المطروحة في إطار الأصالة والمعاصرة، إلى جانب الضغوط الداخلية والخارجية، التي اتهمتها ودعتها للإصلاح، وهي رهانات تطرح على مدرستنا وعلى منظومتنا التربوية في ظل الوضع السوسيو- اقتصادي المتردي محليا، ومحيط دولي يظهر أن العدو اللدود فيه هو العربي المسلم بحجة مكافحة الإرهاب والتطرف.

فالمؤسسة المدرسية ليست مجرد إطار تعليمي، بل هي فضاء تربوي، تعمل وفق منهاج وبرنامج محدد ومسطر، تضعه السلطة الحاكمة والممثلة للمجتمع وتدعمه، حيث تباشر عملية الإشراف الكامل على شؤون التعليم، لأنه بواسطة التربية، يصنع الإنسان فكريا وعقليا ونفسيا وجسميا: "ولما كانت مهمة التربية تتمحور حول بناء الإنسان بمختلف مقوماته ومؤهلاته؛ فإن نجاحها في تكوين الإنسان القادر على العمل والإنجاز، وتمكينه من استخدام قدراته ومؤهلاته فيما يصلح له وللمجتمع، يستطيع أن يضمن التغيير الإيجابي الذي يحقق كل الأهداف، وتخطي كل التحديات"[1]؛ فالتربية بمفهومها العام هي اكتساب الإنسان الصفات التي تجعل منه كائناً اجتماعياً عاقلاً؛ فالإنسان لا يولد اجتماعيا كما لا يولد حاملاً للميزات التي نصفها اليوم بالمميزات الإنسانية الاجتماعية، وهذا مصداقاً لقول الفيلسوف أ.كانط (Kant): "إن الإنسان لا يصبح إنساناً إلا بالتربية"، وهو ما أشار إليه أوليفيه ربول: "لا يولد الإنسان إنساناً، إنها نقطة تجمع عليها اليوم العلوم الإنسانية كلها؛ فلا شيء من كل ما يؤلف الإنسانية، أي اللغة والفكر والمشاعر والفن وعلم الأخلاق، ولا شيء من كل ما سعت الحضارة طيلة ألاف السنين للحصول عليه، قد انتقل إلى جسم المولود الجديد؛ فعليه أن يكسبه بالتربية"[2].

إن هذه الأهمية الكبيرة للعملية التربوية في حياة الأمم والأفراد، هي التي تدعونا للاهتمام بها ودراستها في الجزائر، من خلال التركيز على المؤسسة المدرسية، حيث شهدت المنظومة التربوية الجزائرية عدة إصلاحات من خلال تخفيف محتويات جميع المواد الدراسية في سنة 1993م، وإعادة صياغة جميع المواد الدراسية سنة 1996م، ثم التعديلات التي شملت برامج المواد الاجتماعية سنة 1998م، وأخيرا الإصلاحات الشاملة التي بدأت في تطبيقها منذ بداية الموسم الدراسي 2004/2003م، هذه الإصلاحات الأخيرة جاءت متأثرة بالضغوط الدولية التي

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

تمارسها الدول الغربية القوية اقتصاديا وعسكريا وحتى سياسيا على الدول العربية والإسلامية خصوصا بعد أحداث 11سبتمبر 2001م.

في هذا المقال نحاول رصد أهم المحطات التاريخية التي مرت بها المؤسسة المدرسية في الجزائر، ودون إغفال أهم ما جاءت به هذه المحطات من إصلاحات وقرارات، ومدى التأثير الذي تركته على المجتمع ككل، وعلى المؤسسة المدرسية ذاتها.

أهمية المؤسسة المدرسة: تعتبر المدرسة ثاني وسط يذهب إليه الطفل بعد الأسرة، ولهذا تعتبر من أهم أوساط التنشئة الاجتماعية، ولها تأثير قويً على الناشئة، حيث تأتي في أهم سنوات تكوين الاتجاهات والقناعات لهذا الناشئ، يقول أحمد جمال ظاهر: "...تعتبر المدرسة عاملاً آخر من عوامل التنشئة السياسية والاجتماعية، وتعمل المدرسة بوسائلها المختلفة عملا يشبه إلى حد كبير دور العائلة، فهي التي تعمق شعور الانتماء للمجتمع، وتساهم في بناء شخصيته وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد، وتجعله عضواً مشاركاً في المجتمع"[3]؛ فالمدرسة إذن ومن خلال هذا التعريف تحقق الوحدة والتماسك بين المواطنين، وفي إزالة أسباب الفرقة التي قد تتطور نتيجة الفروق العرقية أو الإقليمية أو الطائفية القائمة في المجتمع.

عموما تتمثل أهميتها فيما يلي:

– اعتبار المدرسة أول هيئة مستقرة يلتقي بها الطفل بعد ابتعاده نسبيا عن رعاية والديه، وهو في أهم سنوات تكوين الاتجاهات والقناعات السياسية.

– يصبح الطفل أكثر اتصالا وتفاعلا مع النظم الاجتماعية التي تختلف فيها الأدوار على سبيل المثال أقرب إلى السلطة السياسية منها لسلطة الوالدين في الأسرة.

– الارتباط الوثيق بين التعليم ومكونات البناء الاجتماعي والثقافي كافة، وخصوصا التنشئة الاجتماعية السياسية[4].

فالمدرسة إذن تعمل على تنشئة الطفل، وتنمي شخصيته الاجتماعية، وتؤهله علميا، ومنها يتزود بالقيم والمفاهيم التي تقوده في مسيرته، وتحدد إلى حد كبير دوره في مجتمعه، "إنها بقدر ما تعجل في حمل الأولاد على التآزر، وتحسن تحفيزهم على التعاون والتفاهم والتعاضد والعيش معا، حتى يغدوا قادرين على التضامن الحقيقي بقدر ما تجعلهم حين يرشدون، يقبلون على

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

تنظيم أنفسهم بالمظاهرة والتعاون المتبادل، ساعين إلى الحد مما تخلفه الأنانية والعدوانية وحب التسلط من آثار وخيمة في المجتمعات البشرية"[5].

فالتعليم يهدف أول ما يهدف إلى العمل على التماسك الاجتماعي للمجتمع أو الجماعة، لأنه يعمل على توسيع دائرة المصالح المشتركة بين أفراد الجماعة الواحدة؛ فالمدرسة إذاً هي "حصن التثقيف السياسي"[6]، هذه التنشئة لها عدة نتائج وأدوار فهي:

– تحرص على التكامل بين وحدات النسق الاجتماعي الكلي.

– تلعب دورها في استقرار المجتمعات وأبنيتها المتعددة.

– ترسيخ ثقافة سياسية للتعايش، وإدارة الخلافات بالأساليب السلمية[7].

التطور التاريخي للمؤسسة المدرسية الجزائرية: نحاول تتبع وترصد المراحل التاريخية التي مرت بها المؤسسة المدرسية في الجزائر– نركز على المدرسة بشكلها الحديث– ولهذا يمكننا القول إن المؤسسة المدرسية في الجزائر، وفي أثناء مسار تطورها مرت بفترتين أساسيتين:

– الفترة الاستعمارية (1830–1962) باعتبارها مرحلة التأسيس الفعلي للمدرسة في شكلها الحديث.

– فترة الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال (1962–2003).

عموما يمكن رصد هذه التطورات فيما يلي:

أ)– الفترة الأولى: مرحلة التأسيس (الفترة الاستعمارية 1830–1962م): ظهرت هذه المدرسة بصدور قانون 13 فبراير سنة 1883 الذي أصدره جول فيري (Jules Ferry)) وزير التربية والتعليم الفرنسي، والقاضي بتطبيق مجانية التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين، وفتح مدارس عديدة لتعليمهم، وهذا تطبيقاً للمخطط الفرنسي الكبير الهادف إلى احتواء وضم الجزائريين؛ فقد صرح الجنرال شرام وزير الحربية الفرنسي في 06 أوت 1850: "أن الظروف الحالية وبعد حرب دامت 17 سنة، فإنه الآن يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية بإرساء قواعد التعليم الفرنسي بالجزائر"[8] غير أنه وحسب تركي: "فإن النظام التعليمي في الجزائر المحتلة كان يسير باتجاهين غير متساويين:

– تعليم راق وإجباري مجاني لسائر أبناء الأوروبيين.

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

– تعليم هزيل ومنحط لقلة قليلة لا تتجاوز 10% في أحسن الأحوال من أبناء الجزائر بهدف تكوين أجراء وعمال للعمل في مزارع الأوروبيين، ومشاريع الاستعمار المختلفة وفي بعض الوظائف الإدارية الصغيرة"[9]، وفي هذا الصدد يقول مهساس: "فقد أجبر الجزائريون على التخلي عن ثقافتهم الخاصة، ومنعوا في نفس الوقت من الالتحاق على قدم المساواة مع الأوروبيين بثقافة الدولة الاستعمارية"[10]، كما أشرنا إليه أعلاه، لعل أكبر هدف للتعليم الفرنسي بالجزائر، له علاقة وثيقة بسياسة الاستعمار التي ادعتها فرنسا (أنها أتت إلى الجزائر لنشر رسالتها الحضارية فيها).

ولذلك فقط سطرت خطة تجعل من الجزائريين متحضرين بدأتها:

– بتعميم التعليم الفرنسي في البلاد كخطوة أولى (لتمكين الأهالي الجزائريين من استيعاب مبادئ الحضارة والمدينة الغربية).

– وذلك للتقرب منهم حسب منطلقات الإيديولوجية الاستعمارية الفرنسية كخطوة ثانية.

– أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فهي حسب السياسة المذكورة، تتمثل في دمج الأهالي كلية، وذلك بواسطة المدرسة الفرنسية[11].

نسجل أن المستعمر سعى إلى تعزيز غزوه العسكري لبلادنا بغزوها ثقافيا وفكريا من خلال:

– تحطيم الشخصية القومية للشعب بتشويه الكيان العربي الإسلامي لهذه الشخصية.

– كما حارب الثقافة بصفة عامة وخصوصاً الثقافة العربية.

فالمستعمر كان يدرك تمام الإدراك المدخل المناسب للإخضاع، وهو ضرب مقومات الأمة من لغة وثقافة ودين، ولعل أهمية هذه المقومات هي التي جعلت الفيلسوف الألماني فيختة (Fichte) يشدد على أهمية اللغة القومية قائلاً: "إن اللغة تلازم الفرد في حياته، وتمتد إلى أعماق كيانه، وتبلغ إلى أخفى رغباته وخطراته، إنها تجعل من الأمة الناطقة بها كلا متراصا خاضعا لقوانين، إنها الرابطة الوحيدة الحقيقية بين عالم الأجسام وعالم الأذهان...، كما أن الحدود الحقيقية للأمم هي حدودها الداخلية، أي التي تميز عقليتها وتفكيرها ولغتها..."[12].

أن التركيز على تدريس اللغة الفرنسية والتعليم بها وإقصاء اللغة العربية كان له أثره الواضح لأن تعلم لغة ما لا يقتصر على تعلم التحدث بها فحسب، بل يشمل طريقة التفكير أيضا،

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

وهذا ما يؤكده مهساس حين قال: "فإن المعرفة المكتسبة تحمل على سلوكات ثقافية، ولما كانت هذه السلوكات منظوراً إليها كما لو كانت مظهراً من مظاهر العصرانية؛ فإنها تؤدي في الواقع إلى ضرب من ضروب "التغرب"؛ فهذا الشكل الإيديولوجي من أشكال سياسة الإدماج"[13].

عموماً فصورة المشهد التعليمي خلال المرحلة الاستعمارية كان يمثله نوعان من التعليم:

1- تعليم فرنسي بحت، وهو تعليم حديث له معاهده ومدارسه وبرامجه وكتبه وإدارته، وتقوم وزارة التربية والتعليم الفرنسية في باريس بتنظيمه وتمويله والإشراف عليه.

2- تعليم عربي إسلامي، وهو تعليم ذو طابع ديني ولغوي، ينهض على كاهل الشعب من ناحيتي التمويل والرعاية بواسطة التبرعات.

إن هاذين النوعين من التعليم خلقا في الجزائر نوعين من المتعلمين أو المثقفين، وهما المفرنسين والمعربين، وهو ما أدى إلى وجود صراع وتصادم في كثير من الأحيان ظهر أثره بعد الاستقلال وما زال حتى الآن[14]، كما أن هاذين النوعين من التعليم أوجدا نظامين تعليميين: نظام تعليمي رسمي وهو المدرسة الفرنسية، ونظام تعليمي حر يتمثل في مدارس جمعية العلماء، وهو ما أدى إلى توارث هذا النظام حتى بعد الاستقلال واستمر لسنوات، حيث استمر النظام التعليمي الرسمي عما كان عليه، بينما أسند النظام الثاني إلى إشراف وزارة الشؤون الدينية، وأصبح يسمى التعليم الأصلي، وقد حوصل أحمد طالب الإبراهيمي نتائج التعليم الفرنسي على الجزائر والجزائريين، حيث قال: "فرنسا لم تكتف بتجريد الإنسان الجزائري من أرضه ومسخ شخصيته، بل عملت كذلك على إفساد الأفئدة والعقول، وقد تجلى عملها التخريبي في إغلاق المساجد والمدارس التي كانت تعلم العربية، وفي هدم الزوايا، لأنها كانت مراكز لتثقيف الشباب، وغرس روح المقاومة في نفوسهم...، وهكذا قضت فرنسا على الثقافة الجزائرية، عندما قطعت عن تلك الثقافة جميع الروافد التي كانت تغذيها وتنميها...، وقد أخذ المستعمر بعد أن شوه الصورة الراسخة في الأذهان عن ماضي بلادنا، وبعد أن أطفأ في قلب الإنسان الجزائري جدوى الاعتزاز بقيمه كإنسان، والمبادئ التي يؤمن بها، أخذ المستعمر بعد ذلك يلقنه في المدرسة الفرنسية عادات جديدة في التفكير والسلوك، وقد كتب أحدهم من ذوي النظريات الخاصة في التعليم الاستعماري كلمة صريحة في هذا الموضوع، فقال: "أحسن وسيلة لتقييد الشعوب البدائية

ردمد ISSN 2170–1636 الإيداع القانوني: 2014– 1156 Depot Légal

في مستعمراتنا، وجعلها أكثر ولاء وأخلص في خدمتها لمشاريعنا هو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وأن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا باستمرار، بذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وتقاليدنا؛ فالمقصود إذن باختصار هو أن نفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف عقولهم وحسب ما نريد"، ...إن الهدف الذي كان يرمي إليه الاستعمار... هو تكوين نخبة مزيفة من المثقفين مقطوعة عن الجماهير الشعبية، بحيث يشعر أولئك المثقفون بأنهم غرباء بين ذويهم؛ فتنقطع صلتهم بأبناء البلاد، ويتنكرون للتقاليد، ويستشهدون بأسيادهم، ويصابون بما أسماه Jules Goutie البوفارية العقائدية، وهو نوع من التبعية الفكرية، إذ يحاولون دائما أن يحتذوا حذو الأجنبي، وأن يتقمصوا شخصية الأجنبي"[15].

لقد كان التركيز على المدرسة الاستعمارية باعتبارها أول مدرسة منظمة بمفهومها الحديث تعرفها الجزائر، وهي التي سيكون لها دوراً حاسماً في تحديد مصير المدرسة بعد الاستقلال كما سنرى ذلك لاحقاً، غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن القلة القليلة من الجزائريين توجهت أو سمح لها بالتحاق بالمدرسة الفرنسية، بينما الباقي أو بعضه كانت له الفرصة للالتحاق بالنوع الثاني من التعليم الذي شهدته الجزائر، ألا وهو التعليم الحر بشقيه، الذي كانت تقوم عليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أو الجمعيات الأخرى.

ب– **الفترة الثانية: في عهد الاستقلال** (1962–2003): ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين كبيرتين: مرحلة المقاومة وإثبات الوجود، ومرحلة المواجهة والتطوير.

أ: المرحلة الأولى: **المقاومة وإثبات الوجود**: وهذه المرحلة سادت في ظل تبني الجزائر للنظام الاشتراكي (1962-1988) حيث مرت المدرسة الجزائرية بثلاثة مراحل جزئية في تطورها هي: مرحلة التحكم في التنظيم المدرسي بعد الاستقلال وملء الفراغ الهائل الذي تركه المعمرون، مرحلة المدرسة الأساسية[16] :

– **مرحلة التكيف والمواءمة** (1962-1970): تميزت بمحاولات التحكم في التنظيم المدرسي بعد الاستقلال، وملء الفراغ الهائل الذي تركه المعمرون: "خرجت الجزائر في عام 1962 منهكة من حرب تحرير طويلة توجت بوضع حد لفترة من الاستعمار المدمر، وقد ورثت الجزائر المستقلة

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

بالإضافة إلى اقتصاد بدائي موجه كليا إلى الخارج ومجتمع أمي، وضعية مزرية في ميدان التربية والتعليم:

– منظومة تربوية غريبة بمضامينها وتنظيمها ومهامها ومحدودة في طاقاتها.

– عدد ضئيل جدا من المتمدرسين بالنسبة لحاجيات وطموحات مجتمع حديث.

– نسبة من الأميين تزيد عن 85%"[17].

إذن هذه الوثيقة التي أصدرها "المجلس الأعلى للتربية" تتحدث عن الوضع العام غداة الاستقلال، وخصوصاً وضعية قطاع التربية والتعليم، وهو كما قلنا سابقا نظاماً فرنسياً كاملاً، وأمام ضغط الأحداث وقلة الخبرة والتجربة خصوصاً وأن موسم الدخول الجديد 1962/1963 على الأبواب (أكتوبر1962) لم تجد السلطات بداً من:

– الاستمرار بصيغة العمل بالنظام الفرنسي (المدرسة الفرنسية).

– تعديل جزئي لبعض مواد العلوم الاجتماعية.

– محاولة إدخال اللغة العربية تدريجياً كمادة من المواد المدرسة.

ولعل هذه الانطلاقة تأثرت بأثر رجعي بما صنعته المدرسة الفرنسية في مثقفينا ومتعلمينا مصداقا لقول عبد القادر يوسف: "إن المنظومة التربوية في العالم العربي لا ترتبط بالأطر الثقافية والأوضاع النفسية والحاجات الاجتماعية والاقتصادية والذات الحضارية للمجتمعات المحلية؛ فهي مشدودة بقوة للمرجعية الفكرية والحضارية والثقافية الغربية، وليست أكثر من كونها صدى وهامش لها، رغم محاولات إلباسها لبوسا عربيا في الشكل بعيدا عن المضمون"[18].

إن عدم الاهتمام كما يجب بهذه المنظومة وإعطائها بعدها الحقيقي الهام، قد ضيع فرصة تاريخية لتأسيس منظومة وطنية تكون هي محور الارتكاز لتكوين جيل جديد، وبتعبير أحد المهتمين؛ فالمنظومة الوطنية بهذا الصراع وعدم الاهتمام الكلي للسياسيين بها، مثل اهتمامهم بالجانب الاقتصادي، قد جعل هذه المنظومة تتخلى عن مهمتها الأولى في بناء الشخصية الوطنية في الفرد وفي المجتمع؛ فتعرض الفرد للاهتزاز، وأصيب المجتمع بنوع من الارتباك تطفو آثاره على السطح كلما ألمت بالبلاد أزمة[19].

ردمد ISSN 2170–1636 الإيداع القانوني: 2014– 1156 Depot Légal

نسجل أن وضعية قطاع التعليم في هذه الفترة لم تحض بالأهمية اللازمة، ولم تعطى المكانة الواجبة لدى السلطات الثورية آنذاك، حتى أن العلوي وهو من إطارات وزارة التربية أورد بخصوص انطلاقة المنظومة التعليمية بعد 19 مارس 1962: "لم تنطلق عملية التعليم منسجمة مع عملقة الثورة، ولم تعالج بالحسم الثوري، ولم تخضع للأسلوب الديمقراطي، ومن هنا تبدأ علة المنظومة التربوية الوطنية وأزمتها الحادة، وبوقفة عابرة عند بعض المحطات تتراءى ملامح الأزمة بظروفها وأطرافها وأبعادها والانطلاقة المشوهة تتولد عنها تشوهات"[20].

وللعلم فقط فالتعليم في الجزائر غداة الاستقلال كان مزدوجاً:

– تعليم تتكفل به الدولة حديثة النشأة: وهو بدوره يتكون من نوعين من التعليم:

1- تعليم مدني عام تحت إشراف وزارة التربية الوطنية حتى سنة 1971م ثم تغيرت إلى وزارة التعليم الابيتدائي والثانوي.

2- تعليم ديني جسّدته المعاهد الإسلامية تحت إشراف وزارة الأوقاف أنشئ بموجب المرسوم 1/11، ثم تحوّل إلى التعليم الأصلي، وكان تابعا لوازرة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، والذي ألحق سنة 1976م بوزارة التعليم.

– تعليم فرنسي يتكفل به المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي بموجب اتفاقيات إيفان المؤسسة لاستقلال الجزائر.

إذن هذه الأنواع المتعددة من منظومات التعليم طرحت للبلاد إشكاليات "المعرَّب" و"المفَرنس"، وحتى لدى المعرب طرحت "إشكالية المعرب المدني" خريج المدرسة الموضوعة تحت إشراف وزارة التعليم و"المعرب المتديّن" خريج مدارس وزارة الأوقاف، طبعا "المفرنس" خريج المدرسة الفرنسية كان هو صاحب السيادة باعتبار أن المثل السائد آنذاك كان يقول: "الفرنسية لغة الخبز والعربية لغة الكلام"، إن التعدد في المنظومات هو الذي خلق نوعاً من الصراع في التأسيس للمنظومة التربوية الوطنية.

–كذلك انعدام سياسة واضحة في ميدان التعاون، حيث بلغ عدد الجنسيات التي عرفتها المدرسة الجزائرية حوالي 50 جنسية.

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

وكان من نتائج هذا الصراع وتأثيره على السير العام للمنظومة التربوية الوطنية أن أصدر الرئيس الراحل هواري بومدين قرارا في 26 أفريل 1968 يقضي بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، ودعمه في خطابه يوم 19 جوان 1970 الذي جاء فيه: "إن قضية التعريب هي مطلب وطني وهدف ثوري، وأنا شخصياً أعتقد أنه يجب أن يكون الاختيار على هذا الأساس حتى يكون اختياراً واضحاً"[21]، ولمعرفة قوة هذا الصراع وتطوره، نورد تصريحاً للمرحوم مساعدية مسئول التوجيه والإعلام في حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم لمجلة الأصالة سنة 1974: "... فعندما صدرت هذه الوثيقة (قرار الرئيس الراحل المشار إليه أعلاه) ظن الجميع أن التعريب قد تم، وأن المسألة لم تعد سوى قضية وقت ثم ينتهي كل شيء... ولذلك وبعد مرور خمس سنوات؛ فإن المرسوم لم ينفذ حتى بكيفية جزئية، والأسباب إذا بحثنا عنها واضحة للغاية وهي في نظرنا كالآتي:

1- الأطر المسؤولة عن التنفيذ كلها مفرنسة أو شبه مفرنسة لم تعمل في عقولها بذور الثورة الثقافية بحيث غلب عليها الاعتقاد بأن عملية التعريب هذه موجهة ضدهم لذلك يتحتم عليهم أن يتصدوا لها ففعلوا...

2- إن بعض الأجهزة لم تقم بواجبها...؛ فهناك مصالح بأكملها كان ينبغي أن تعرب كالأحوال المدنية والبريد والمواصلات وغيرها من المصالح التي لها اتصال مباشر بالجماهير الشعبية التي لا تعرف غير العربية...، لكننا مع الأسف شاهدنا بدلا من ذلك إسراعا في السير نحو الفرنسة حتى ما كان معربا.

3- إن البلديات والولايات والدوائر لم تقم بواجبها في تعريب اللافتات والواجهات في الشوارع والطرقات.

4- إن الوظيف العمومي لم يساعد على خلق جو من الجدية حول هذا المرسوم، وكان بإمكانه أن يفعل ذلك بمراجعة ترتيب الموظفين مهما كانت مستوياتهم وفقا لتقدمهم في معرفة اللغة الوطنية.

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

5- إصدار قرارات وزارية تتنافى مع المرسوم وتشجع الموظفين والإطارات بالخصوص على عدم أخذه بعين الاعتبار، وللتدليل على ذلك نذكر القرار الصادر عن وزارتي التعليم الابتدائي والثانوي والداخلية بتاريخ 21 مارس 1973م"[22].

وهو نفس ما ذهب إليه أحمد طالب الإبراهيمي بقوله: "...ولكن العلاقات الثقافية المتناقضة التي تمت خلال الحقبة الاستعمارية، إذا تم تجاوزها بالالتزام الثوري، فإنها ستنبثق من جديد في أشكال أخرى، وفي مراحل لاحقة لـ"تحديدات" تضافرية سلبية على العموم"[23].

– **مرحلة إعادة التأسيس**: (1970–1980): وتميزت بالتوسع السريع نتيجة الرخاء المالي الذي عرفته الجزائر أثناء سبعينيات القرن الماضي المتأتي من عائدات البترول، وعليه وأمام النمو الديموغرافي المتزايد وضغط السكان وعامل الزمن انتهجت الدولة سياسة فتح المزيد من المدارس، ورفع التحدي لبلوغ أعلى نسب التمدرس، وهو ما دعا إلى الحاجة لمزيد من الأساتذة والمعلمين، هو ما يعكس رغبة السلطات في:

– تعميم التعليم ودمقرطته استجابة للمطالب الشعبية الملحة للتمتع بحقها في تدريس أبنائها وتعليمهم.

– وتعميم التعليم وديمقراطيته.

وهي مبادئ أساسية للتعليم في الجزائر في هذه الفترة.

– **مرحلة التحكم**: (1980–1998) مرحلة المدرسة الأساسية، والتي أسس لها الأمر الرئاسي رقم 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1976م، وتسمى اختصاراً "أمرية أفريل 1976"، ويعتبر هذا النص (الأمر) أول تقنين جزائري للمنظومة التربوية، وهو التشريع الذي مس كل جوانب المنظومة التربوية قبل المرحلة الجامعية، وللعلم فإن هذا التشريع لم يأت من فراغ، بل أخذ بعين الاعتبار كل التجارب التي مرت بها المنظومة التربوية منذ 1962 إلى 1976، كذلك التجارب الميدانية واللقاءات والمشاورات المؤسسة لظهور هذه الأمرية، والتي استغرقت حوالي أربع سنوات قبل أن تخرج إلينا كقانون مؤسس للمدرسة الأساسية الجزائرية؛ فهذه المرحلة إذن هي مرحلة متميزة في تاريخ المنظومة التربوية الجزائرية، لأنها جاءت بعد مخاض دام أكثر من عشر سنين، علماً أن التطبيق الفعلي لمضمون هذه الأمرية بدأ في العام الدراسي 1981/1980، وقبله كان

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

التطبيق يشمل أقساما نموذجية في الولايات لتأكيد نجاعة هذا النظام بدأ فيها منذ العام الدراسي 1978/1977، كما أن تعميمها سوف يشمل كافة ولايات الوطن في عام 1990، غير أن هذا المشروع الوطني لم يطبق كلية، وتعرض لمؤامرات ومكائد حالت دون سيره الحسن، وهو ما دعا "اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني" الحزب الحاكم عقب اجتماعها في 30 ديسمبر 1979 إلى إبداء رأيها حول تطبيق المدرسة الأساسية، حيث لاحظت فيه ما يلي: "إن مسار الخطة التعليمية لم يكن دقيقاً في وضع استراتيجية شاملة لكل الجوانب المختلفة، ولم تكن التقديرات مضبوطة بشكل علمي بين الإمكانيات المتاحة وبين النتائج المحصلة، والأهداف المرسومة لتنمية الحاجات الأساسية للبلاد"[24].

– **مبدأ التعريب**: هو مرتبط بتعميم التعليم على عموم أفراد الشعب في إطار مبدأ ديمقراطية التعليم: "مبدأ التعريب لا يعني فقط التعبير عن المصطلحات العلمية الحديثة بكلمات عربية أو معربة، ولا يعني مجرد تدريس العلوم في المدارس والمعاهد باللغة العربية بدل الفرنسية أو الانجليزية أو غيرهما من اللغات الأوروبية بل إن قضية التعريب في الجزائر هي أكبر من ذلك كثيراً، إنها قضية الهوية الوطنية"[25].

مبـدأ الجزأرة : وهو مشتق من كلمة الجزائر أي إعطاء وإضفاء الطابع الجزائري على المنظومة التربوية إن من حيث التأطير أو البرامج؛ فالجزأرة تعني إزالة آثار العناصر الدخيلة الوافدة من مجتمعات أو ثقافات لا تمت بصلة للمجتمع أو الثقافة الجزائرية، أي بعث الطابع الجزائري الأصيل، نقياً خالصاً من كل الشوائب الغريبة عليه، وهي تنصب على النواحي الآتية:

– اختيار أهداف التعليم وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وأصولها وتطلعاتها بما يحقق الشخصية الجزائر النقية في نفوس المواطنين الناشئين.

– جزأرة نظام التعليم وخططه وبرامجه.

– جزأرة الإطارات.

– جزأرة الكتاب المدرسي وتوحيده وكل الوسائل التعليمية.

– جزأرة الطريقة والأسلوب المتبع في التعليم بالمدرسة الجزائرية الأصيلة[26].

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

– **مبدأ ديمقراطية التعليم**: أي إتاحة الفرصة لجميع الجزائريين الذين هم في سن التمدرس للالتحاق بالمدارس من خلال اعتماد مجانيته، وبناء المزيد من المداس في القرى والأرياف لتقريبهم من المتعلمين.

– **مبدأ التوجه العلمي والتكنولوجي**: وهو يهدف للاهتمام بتدريس العلوم والتكنولوجيات في المدارس للحصول على الإطارات العلمية اللازمة لتسيير المصانع والمستثمرات الفلاحية، خصوصا وأن الجزائر كانت قد أطلقت الثورتين الصناعية والزراعية.

إن تحليلا بسيطا يبين لنا أهمية هذه المبادئ؛ فالمبدأين الأول والثالث يقرران توسيع التعليم لكافة أبناء الشعب الجزائري، وكذلك تدعيم التوجه العلمي والتكنولوجي لتكوين الإطارات اللازمة لمواجهة المستقبل الاقتصادي للبلاد، أما المبدأين الثاني والرابع فيمثلان التوجه (الطابع) الوطني للمدرسة، وبالرغم من أن ظهور المدرسة الأساسية جاء كتطور طبيعي لتحقيق أهداف وطنية سامية غير أن صراع التأسيس بين المفرنس والمعرب وسوء النية، وعدم أخذ الأمر بالجدية المطلوبة كلها عوامل أدت إلى فشل المدرسة الأساسية، بالرغم من محاولات الإصلاح المتعددة، وتخفيف محتويات جميع المواد الدراسية سنة 1993، وكذلك إعادة صياغة جميع المواد الدراسية سنة 1996، ولعل هذا الفشل يظهر في:

– ضعف المستوى الدراسي بالمقارنة حتى بدول الجوار، بالرغم مما يستهلكه القطاع من ميزانية ضخمة تعتبر أكبر ميزانية على المستوى الوطني، يذهب أكثر من 95% لكتلة الأجور، أما الباقي وهو أقل من 5% فيذهب للتجهيز وما يشابهه.

– انخفاض نسب النجاح في البكالوريا.

– ارتفاع نسب التسرب إذ تعتبر من بين أكبر نسب التسرب في العالم.

– التذمر البادي على الجميع وخصوصاً السياسيين والأولياء وعدم رضاهم عن أداء قطاع التربية، ووصفهم للمدرسة بشتى الأوصاف والنعوت.

أ– ب: مرحلة المواجهة والتطوير: وهي مرحلة يمكن التأريخ لها في ظل نظام ما بعد أحداث أكتوبر 1988، والتي جاءت كنتيجة للتحول السياسي في بلادنا، وانتقالها من الاشتراكية إلى

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي، وتبني دستور 1989 الذي أسس لدخول الجزائر عهد جديد، ويمكننا رصد مرحلتين جزئيتين هما:

– المرحلة الأولى: في ظل دستور 1989(1998–2003): فطبقاً لتوصيات "المجلس الأعلى للتربية" في مارس 1998 من خلال وثيقته المشهورة، صادق مجلس الحكومة على مشروع "القانون التوجيهي للتربية" بتاريخ 1998/11/11، والذي تم بموجبه تعديل وتكييف "الأمر 35/76 المؤرخ في 1976/04/16"، حيث أصبحت المبادئ العامة للنظام التربوي في الجزائر على حسب ما جاء في وثيقة "المجلس الأعلى للتربية"[27] و"القانون التوجيهي للتربية"[28]:

– **البعد الوطني**: حيث الإسلام والعروبة والأمازيغية هي المكونات الأساسية لهوية الأمة الجزائرية، وبالتالي على النظام التربوي الوطني العمل على ترسيخها والنهوض بها من أجل:

– ضمان الوحدة الوطنية.

– المحافظة على الشخصية الوطنية.

وهذا بمراعاة الربط بين هذه القيم (أي قيم الشعب الجزائري) وقيم التقدم والحداثة.

– **البعد الديمقراطي**: وهو مسايرة النظام التربوي الوطني لتوجهات البلاد الرامية إلى إرساء دعائم نظام الديمقراطي من خلال:

– العمل على نشر الثقافة الديمقراطية باعتبارها قيماً وسلوكاً.

– تكوين نسيج من السلوكات والاتجاهات والكفاءات والقيم التي تشكل ثقافة مجتمع ديمقراطي أصيل.

–**البعد العلمي والتكنولوجي**: وذلك بإعطاء الأهمية للمعارف العلمية والتطبيقات التكنولوجية اللازمة لتطور البلاد علمياً وتكنولوجياً.

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

– **البعد العالمي**: يعمل النظام التربوي لتمكين المتعلمين بالإسهام في التنمية المستدامة، والاشتراك في بناء صرح التراث العالمي الإنساني بمراعاة الامتداد المغاربي العربي والإسلامي، والتعايش السلمي الإيجابي، وحقوق الإنسان والتعاون الدولي، والاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب.

من خلال هذه المبادئ الجديدة التي حلت محل المبادئ السابقة التي وردت في "أمرية أفريل1976" نسجل أن المفهوم السائد سابقاً قد تم الاستغناء عنه:

– فبُعدي التعريب والجزأرة اللذان يمثلان البعد الوطني في المبادئ السابقةً قد زالا نهائياً من المبادئ التي تحكم النظام التربوي الجزائري، ولعل هذا الزوال له أسبابه ومبرراته بحكم أن التعريب أصبح واقعاً يفرض نفسه بالرغم من المناورات والدسائس وبالرغم من استمرار ثنائية "المعرّب" و"المفرنس"، وبالرغم كذلك من أن التعريب لم يشمل كل شعب الجامعة، أما الجزأرة فكل أطر وكوادر المنظومة التربوية من الابتدائي إلى الجامعي مروراً بالتكوين المهني هي إطارات وكوادر جزائرية 100%، وكذلك البرامج والمناهج والمضامين كلها جزائرية، ولعل هذا النجاح في تحقيق البعدين السابقين جعل القائمين على السياسة التربوية يستحدثون بدلهما البعد الوطني حيث يهتم بتدريس كل ما له علاقة بالوطن من تاريخ وجغرافيا وآداب وفنون وأمجاد... إلخ.

– وبخصوص بعد ديمقراطية التعليم؛ فالتعليم اليوم أصبح شاملاً لكل أبناء الجزائر باستثناء فئة قليلة بحكم الموقع والظروف السوسيو– اقتصادية التي لم تسمح لها للالتحاق بمقاعد الدراسة، وبالتالي فهذا المبدأ تحقق بنسبة حوالي 90%، وبتفاوت واضح بين المناطق وفي نفس المنطقة ذاتها، وعليه فقد تحول هذا المبدأ من العمل على تكافؤ الفرص بين الجزائريين للالتحاق بالمدرسة إلى العمل على نشر القيم والثقافة الديمقراطية.

– أما البعد العلمي والتكنولوجي فهو بعد ثابت ولم يتغير.

– في حين الجديد هو إضافة بعد العالمية، وهو ربط الناشئة بتطور الفكر العالمي مغاربياً وعربياً ودولياً، وتعريفه بالتراث العالمي الإنساني.

– المرحلة الثانية في ظل الإصلاحات الجديدة (2004/2003):وردت هذه المبادئ أو النظرة الجديدة من خلال عرض "الإطار المرجعي العام للنظام التربوي" في ظل الإصلاحات

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

الجديدة في "مجلة المربي"[29]، حيث عبرت الوثيقة عن المبادئ تحت عنوان قيم النظام التربوي ومقوماته، وهي نفسها المبادئ المذكورة في وثيقة المجلس الأعلى للتربية مع تعديل طفيف، ولعل الجديد يتمثل في:

- **بالنسبة للطابع الديمقراطي:** تمت إضافة مفهوم آخر وهو بخصوص ضمان ديمقراطية تنظيم النظام التربوي الوطني، وكيفيات سير هذا النظام.
- **بالنسبة للطابع العلمي والتقني:** أضيف عنصر التحكم في اللغات الأجنبية لإدراك المعرفة والمشاركة في المبادلات العلمية.
- **بالنسبة للطابع الإنساني والعالمي:** فقد أضيفت كلمة الإنساني لهذا البعد، كما أضيف عنصر التربية البيئية والصحة.

إن تطور هذه المبادئ العامة التي تحكم النظام التربوي عندنا تخضع هي الأخرى لتطورات الظروف والأحداث التي مرت بها البلاد، وإن هذه النظرة لمبادئ النظام التربوي تواكب التطورات الحاصلة في العالم من حيث النظر لوظيفة المدرسة ودور الأفراد في المجتمع وطبيعة القيم التي يجب تزويدهم بها، حيث نلاحظ تطور القيم التي أصبحت المدرسة تغرسها في نفوس الناشئة، وهي قيم ذات طابع اجتماعي وديمقراطي وإنساني هدفها تكوين مواطن جزائري معتز بقيمه، فخور بجزائريته، إنساني في شعوره، وهي قيم تواكب وتوازي القيم المتعارف عليها عالميا في اعتقادنا.

خاتمة واستنتاجات: إن هذا الاستعراض التاريخي لتطور المؤسسة المدرسية في الجزائر يمكن من خلاله استخلاص غموض أو نقص في المرجعية الفكرية أو المنظور الإيديولوجي للمدرسة في الجزائر، والتي يمكن الاستناد عليه في تكوين الأفراد مواطني الغد في الجزائر، لأن العمل على توفير الوسائل والمنشآت ليس كاف وحده للحديث عن وجود منظومة تربوية ناجحة، ولعل تقييم علمي وموضوعي دقيق لتجربة المدرسة الأساسية يؤكد لنا هذه الحقيقة:

-كثرة الإصلاحات وعدم الاهتمام الجدي بالبحث التربوي: "فإنه بخصوص قطاع التربية الوطنية وحده، نذكر بإعادة التنظيم المتضمن في أمرية 16 أفريل 1976 المتجسدة جزئياً بالمدرسة الأساسية، مشروع إصلاح التعليم الثانوي في 1984، محاولات إعادة تنظيم التعليم الثانوي في

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

1988، أشغال اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي في 1989، إعادة تنظيم التعليم الثانوي في 1990 و1993"[30]، ونضيف الإصلاحات الجزئية 1999/1998، ونتائج اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2000، والتي بُدئ في تنفيذها في 2003، كلها إصلاحات شهدها قطاع التربية الوطنية، وفي فترات متقاربة لا يسع المجال خلالها حتى للتطبيق الكلي لما قبلها ثم لتقييمه، كما أن هذه الإصلاحات كانت ذات توجيه إداري تشرف عليها الإدارة الوصية بدون بحث تربوي علمي جدي حسب علمنا، وإذا عرفنا أن ميزانية التسيير تذهب 85% منها لتغطية أجور المستخدمين؛ فإن 15% الباقية كانت توجه لباقي أعباء التسيير، ومنها البحث التربوي العلمي؛ فهل 15% تكفي لهذا البحث؟ ومنه نستنتج أن تسيير تطوير النظام ومشاريع التطوير والتحديث غير ممولة حسب قاسي دائما.

– وحتى بخصوص التسميات والتغيرات التي طرأت على الوزارة الوصية فمن وزارة التربية والتعليم والتكوين، والتي انفصلت فيما بعد إلى الجمع بين التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، ثم الجمع وبعدها الفصل بين التربية والتكوين المهني، والجمع ثم الفصل بين التربية والتعليم العالي، نسجل عدم الاستقرار حتى في تسمية الهيئة الرسمية المشرفة إدارياً على المنظومة التربوية يجسد لنا درجة الاختلال الكبير وعدم الاستقرار الذي شهدته وتشهده منظومتنا التربوية، والتي يفضل بعض المربين وصفها بـ"المظلومة التربوية"، وبالرغم من كثرة الإصلاحات وتواليها فإننا نجد في مناهج السنة الثانية ابتدائي، وتحت عنوان مقدمة: "لماذا مناهج جديدة"، عدة إجابات تبريرية عن هذا السؤال، والتي منها: "البرامج المطبقة في مؤسساتنا يعود تصميم أهدافها وتحديد محتوياتها إلى عقود خلت، وهي بذلك لا تواكب التقدم العلمي والمعرفي الذي أحدثته التقنيات الحديثة في الإعلام والاتصال"![31]، ولعل هذه الفقرة تلخص مدى الارتجال والفوضى التي شهدها ويشهدها القطاع باسم الإصلاح، والذي كان آخره التعديلات والتحويرات التي شهدتها المناهج والبرامج في 1999/1998؛ فكيف بمحرري هذا المنهاج يقولون أن تصميم برامجنا التربوية يعود إلى عقود خلت فهل المدة الفاصلة ما بين 1999/1998 و2004/2003 عقود خلت؟

– المعاناة من الصراع بين ثنائية "المفرنس والمعرب"، خصوصا في مجال التطبيق، ولعل هذا ما لاحظه الجابري: "وإذن فليس من قبيل الصدفة أن تظل السياسة التعليمية في الجزائر مرتبكة

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

لمدى عشر سنوات (من 1962 إلى 1973) في موضوع التعريب، وأن يظل المشروع الذي تبلور عام 1973 والذي أعدته وزارة التعليم، وناقشه مجلس الثورة عالقاً لمدة ثلاث سنوات قبل أن يصدر على صيغة مراسيم حكومية، وأن تظل هذه المراسيم بعد صدورها (1976) تنتظر التطبيق أربع سنوات أخرى (1980)"[32]، واستمر هذا الصراع حتى مع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (2000).

إن هذا الصراع الخطير انعكس على دور ومكانة المدرسة في المجتمع الجزائري خصوصاً وأن المدرسة الجزائرية غلب عليها الكم وغاب عنها الكيف، كذلك غياب مرجعية أو خلفية مميزة يمكن اعتمادها كأساس لمشروع تربوي وطني، وهو ما أشار إليه ولد خليفة بقوله: "إن التوقف عند المجردات، وإغفال التحولات التي تحدث في سياق الحياة اليومية، والتمسك بما تحجر من عادات ذهنية وبيداغوجية تنزل بالحصيلة التعليمية إلى مستوى من الطقوس التي تؤدي إلى جو من الوصاية؛ فتعمق الهوة بين الجيلين، وتفصل موضوعات المعرفة عما يقابلها في الحياة العملية"[33]، وهو ما جعل المواطن يقارن بين مستوى خريجي المدرسة الاستعمارية حتى ولو كان محدود وخريجي المدرسة الجزائرية حتى ولو كان جامعيا، ويعقد مقارنات استنتج من خلالها ضعف مستوى خريج المدرسة الوطنية الجزائرية مقارنة بمستوى خريج المدرسة الاستعمارية؛ فهذه الأحكام القيمية عن المدرسة أدت إلى نفور التلاميذ، وكثرة التسرب المدرسي، وعدم ثقة الأولياء فيها، كذلك انحطاط قيمة رجل التعليم في المجتمع.

هذه العلامات أثرت بشكل كبير على مكانة المدرسة ودورها الريادي في المجتمع، هذا الواقع الأليم يشير إليه تقرير اليونسكو لسنة 2000 حول وضعية التعليم الأساسي في الجزائر: "يمكن أن نقرر أن جودة أو نوعية التعليم والتربية المقدمة على مستوى برامج التعليم الأساسي ضعيفة (médiocre)، تكرار التلاميذ للسنوات لا معنى له باعتبار أن ذلك لا يؤدي إلى أي تحسن لدى التلاميذ.

تبعا لهذا الاستنتاج الأول فإن برامج التعليم ومحتواها والطرق البيداغوجية والوسائل الديداكتيكية المستعملة يجب أن يعاد فيه النظر، وما يجب أن يتمخض عن هذا هو أن تكوين المعلمين يجب أن يُعاد فيها النظر من حيث الإستراتيجية والأهداف والمحتويات"[34]، وهو نفس

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: 2014- 1156 Depot Légal

ما ذهب إليه منير شقيق بقوله: "إن عدم رؤية السمات الأساسية للأغلبية العظمى من القاعدة الشعبية العريضة يفسر إلى حد بعيد على سبيل المثال تلك الهوة القائمة بين هذه القاعدة وبين الذين حاولوا أن يكون طليعتها باسمها، ولكن من واقع المجتمع المحدث والفكر المتغرب"[35].

– كما وجدنا تطوراً وتحولا في غايات النظام التربوي الجزائري حيث تطورت منذ سنة 1981/1980 سنة اعتماد المدرسة الأساسية وفقاً لأمريه أبريل 1976 بتطور النظام السياسي وتحوله من الاشتراكية إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي بعد أحداث أكتوبر 1988، وتبنى دستور 1989 المعدل سنة 1996، هذا التحول شمل النظرة لوظيفة المنظومة التربوية ومبادئها العامة من خلال تبني توجيهات المجلس الأعلى للتربية في سنة 1998، والمصادقة على القانون التوجيهي للتربية 2008، حيث دخلت مناهج جديدة خلفت المناهج السابقة.

بالتوازي مع مختلف التحولات العالمية المتسارعة والعنيفة التي لم تنجو من تداعياتها،كان حتما على الجزائر الدخول في مرحلة متوترة اجتماعيا وسياسيا، ومسايرة للتطورات العالمية والإقليمية تقرر تغيير وجهة النظام السياسي والاقتصادي، وما نجم عنه من تبني التعددية السياسية والإعلامية، وما تبعها من فتح مجال حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان. كل هذه القيم حملها دستور 1989 المعدل سنة 1996، وبالتالي شهدت المنظومة التربوية عدة تحويلات وتحويرات شملت المناهج والبرامج، وحتى النظرة لصورة الرجل الجزائري المنشود تغيرت، وأصبح لزاماً على واضعي المنهاج التكيف والتطورات السياسية الحاصلة في البلاد.

حيث أصبحت قيم المواطنة والحس المدني واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، أهداف وغايات يجب على النظام التربوي التكفل بها.

الهوامش:

1– مزيان محمد–التربية في خدمة التنمية –التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهة التحديات–بحوث الملتقى العربي،ج1،سلسلة إصدارات مخبر التربية والتنمية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2002. ص87-105.

2– لعوجي مصطفى ()، الأمن القومي، مقوماته، تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية، ط1، مؤسسة نوفل، بيروت. 1983ص283

3- التل سعيد وآخرون()، المرجع في مبادئ التربية، ط1، دار الشروق، عمان. 1993ص638

4–رعد حافظ سالم() ،التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي (دراسة اجتماعية،سياسية، تحليلية، مقارنة)، دار وائل للنشر، عمان. 2000ص86---**5-**دوترانس رويير وآخرون ()،التربية والتعليم، مكتبة لبنان. 1966ص 304

ردمد ISSN 2170-1636 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

6– سليبي محمد() التنشئة السياسية والمؤسسة كمستلزمات لديمقراطية ومواطنة فاعلة لإدارة مدينة مستقرة،(ص335-346)، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، ع2 (شتاء 03/02) جامعة الجزائر.2003 ص334

7-سليبي محمد()التنشئة السياسية والمؤسسة كمستلزمات لديمقراطية ومواطنة فاعلة لإدارة مدينة مستقرة،(ص335-346)،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، ع2 (شتاء 03/02) جامعة الجزائر.2003 ص334---**8-** هلال عمار ()، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، د.م.ج، الجزائر. 1995ص12**---9-**عمامرة تركي رابح()،أصول التربية والتعليم، ط2، د.م.ج، الجزائر. 1990ص36 ---**10–** أحمد مهساس () التعليم والثقافة في الجزائر (ص 57-77)، مجلة الثقافة، ع85 السنة 15،يناير/فبراير، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر. 1985ص112 ---**11–**هلال عمار ()،أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، د.م.ج، الجزائر. 1995ص101 ---**12–**جغلول عبد القادر ()،تاريخ الجزائر الحديث، ط1، د.م.ج، الجزائر. 1983ص13--**13–**أحمد مهساس () التعليم والثقافة في الجزائر (ص -77 57)، مجلة الثقافة، ع85 السنة 15،يناير/فبراير، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر.1985 ص75---**14–**العلوي محمد الطيب ()، التربية بين الأصالة والتغريب، منشورات دحلب، الجزائر. 1998--**15–** زايد مصطفى ()، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)،د.م.ج، الجزائر. 1986ص108--**16–** بوفلجة غيات()،التربية والتكوين بالجزائر،ط1،دار الغرب للنشر والتوزيع،وهران، الجزائر. 2002ص37-38--**17–**المجلس الأعلى للتربية () المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي - الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. 1998ص9--**18-**جدي محمد الصالح() التربية في العالم الثالث المتخلف،مأساةواقع،وضبابية المستقبل(ص 13-20)، المجلة الجزائرية للتربية، ع2،السنة 1 مارس 1995، الجزائر.1995 ص13

19– العلوي محمد الطيب ()، التربية بين الأصالة والتغريب، منشورات دحلب، الجزائر. 1998

20-العلوي محمد الطيب ()، التربية بين الأصالة والتغريب، منشورات دحلب، الجزائر. 1998ص156

21– الجابري محمد عابد()،التعليم في المغرب العربي،دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية، الدار البيضاء. 1989ص131

22–الجابري محمد عابد()،التعليم في المغرب العربي،دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية، الدار البيضاء. 1989ص134--**23 –** نفسه- ص115--**24–** نفسه- ص136--**25–** نفسه- ص110

26–مديرية التكوين والتربية خارج المدرسة، وزارة التعليم الابتدائي والثانوي(1973-1974)، دروس في التربية وعلم النفس، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر.ص23

27 – المجلس الأعلى للتربية () المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي - الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية . 1998ص32--**28–** المركز الوطني للوثائق البيداغوجية، مشروع القانون التوجيهي للتربية، نافذة على التربي، 1998ع8، ص4

29- المركز الوطني للوثائق البيداغوجية، إصلاح المنظومة التربوية، الإطار المرجعي العام للنظام التربوي، المربي، الجزائر –ع1–أفريل، ماي 2004-. ص08-09،

30- Kaci Tahar،) (la gestion du changement dans le système éducatif (pp5-18) 1998

31– جماعة من المعلمين، دليل كتاب التربية المدنية للسنة 2ابتدائي،د.و،م،م،الجزائر،2004ص2--**32–** الجابري محمد عابدالمرجع السابق- ص152--**33–**ولد خليفة محمد العربي، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية،مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي د.م.ج الجزائر،1989ص29

34 – تيليوين حبيب، دراسة استطلاعية حول فعالية تكوين المعلمين أثناء الخدمة(ص73- 111)–كتاب جماعي، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003

35– جدي محمد الصالح، التربية في العالم الثالث المتخلف، مأساة واقع، وضبابية المستقبل، 1995، ص13-20/المجلة الجزائرية للتربية، ع2،السنة 1 مارس 1995، الجزائر. ص20